العدد(1341) السنة السادسة - الاحد (12) تشرين الاول 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

إشكاليـة سياسـة الدعـم السلعـي

كاظم موسى

من سمات اقتصاد السوق تقنين سياسة الدعم من دون إلغائها، إذ تنحو الدول الرأسمالية إلى تخصيص مبالغ كبيرة من مواردها لدعم سياسة الدعم السلعي، سواء كانت على شكل سلع مخفضة الأسعار أو خدمات كالتأمين الاجتماعي والصحي أو على شكل دفعات نقدية كالإعانات والقروض الميسرة.. وعلى سبيل المثال تخصص ألمانيا ما نسبته ٨٪ من ناتجها المحلي لذلك الدعم والسويد ١٠٪ ويصل في فرنسا إلى ١٢٪ إما في جمهورية مصر والتي بدأت بالتحول من نظام رأس مالية الدولة إلى نظام الاقتصاد الحر، أوائل سبعينيات القرن المنصرم تصل نسبة تخصيصات الدعم السلعي إلى ١٨٪ من الموازنة العامة، فلقد خصص مبلغ خمسة مليارات جنيه مصري، نحو (مليار دولار) في موازنة عام ٢٠٠٧ لدعم صناعة الخبز فقط.

فالدول الرأسمالية لديها سياسة دعم سلعي متحركة تواكب حركة الاقتصاد ومستويات التضخم النقدي، للمحافظة على مستويات معيشة مقبولة لشريحة محدودي الدخل في ظل ازدهار القطاع الخاص وهيمنته على مفاصل الاقتصاد .وقد عبر عن ذلك مستشار ألمانيا الغربية السابق (هلموت شميدت) قائلاً: (لدينا حصانان، حصان الأسعار وحصان الأجور، ينبغي لحصان الأسعار إلا يدرك حصان الاجور) ذلك في ظل واقع خدماتي من الطراز الاول ، وحد ادنى للاجور يبلغ نحو (٣٠٠٠)دولاراً شهرياً.

اما سياسة الدعم السلعي التي تميز الاقتصاد العراقي، الذي بدأ ينحو صوب اقتصاد السوق تعاني من اشكالية الاملاءات الخارجية،عبر منظمات ذات صبغة اقتصادية دولية، ترسم الخطوط الرئيسة للاقتصاد العراقي، الذي لا يزال اقتصاد دولة، ضمن دائرة الفوضى، التي دخلها اوائل الثمانينيات من القرن الماضي، والتي مازالت السمة الطابعة له، جراء حالة الحروب والنكبات التي عصفت بالعراق منذ عام ١٩٨٠ صعودا الى يومنا الحالي، تلك المنظمات التي تملي على الاقتصاد العراقي، واقعاً جديداً، يتمثل بتقنين سياسة الدعم السلعي في المرحلة الاولى ثم الغائها بالكامل في المرحلة الثانية تحت عناوين الاصلاح الاقتصادي والتحول صوب اقتصاد السوق وتسوية الديون وتشجيع الاستثمارات الخارجية ذلك في غياب كامل لدور القطاع الخاص، والذي يفترض قيادته مرحلة التحول الاقتصادي التي تعتريها مستويات البطالة والعنف وتبعية القرار الاقتصادي للقرار السياسي وعلى المستويين الداخلي والخارجي، اذ مايزال المورد الرئيس للاقتصاد العراقي المتمثل بمبيعات النفط، يأخذ طريقه الى ما يسمى (بصندوق تنمية العراق) الذي تديره منظمة الامم المتحدة، ما يجعل سياسة الدعم السلعي في اشكالية تتراوح بين الاملاءات الخارجية والحاجة الفعلية لاستثمارها، في ظل ارتفاع وتائر التضخم النقدي الذي يتأثر سلباً جراء رفع اسعار المحروقات بنسبة ٢٢٥٠٪ خلال ١٨ شهراً في معادلة فريدة من نوعها، احادية الحدوث نجم عنها مزيد من الحاجة الى سياسة الدعم السلعي جراء تراجع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية (الدينار) بفعل تتابع موجات ارتفاع الاسعار، برغم خطوات البنك المركزي بتحسين سعر صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي، الذي يعد مسؤولا عن خسارة مبالغ كبيرة من المال وصل الـ ٤ مليارات دولار، تكبدها الاقتصاد العراقي، جراء تذبذب سعر صرفة امام سلة العملات الاخرى.

تتمثل تلك الحاجة بدعم مفاصل الحياة المعيشية للشريحة الكبرى في المجتمع (شريحة الفقراء) التي تشهد تضخماً واضحاً في اعدادها، لتشمل ذوي الاعمال البسيطة والمتقاعدين وشريحة كبيرة من الموظفين ذوي الرواتب المنخفضة، كذلك المستفيدين من نظام الاعانات الحكومية المعروف بشبكة الحماية الاجتماعية (تحت خط الفقر) والتي تعاني انخاض مستويات الدفعات النقدية بشكل واضح، اذ ان مبلغ الـ (١٠٠ او ١٢٠) الف دينار التي يتقاضاها مستفيد واحد من تلك الشبكة لا تقيم اوده ومتطلبات حياته المعيشية مدة اسبوع واحدة ناهيك عن عائلة متكونة من عدد من الافراد، بمثل المبلغ المذكور معادلة شرائهم لمادة الخبز والصمون، لشهر واحد فقط، الى جانب اعتماد تلك الشريحة بشكل كبير على نظام التقنين الغذائي (البطاقة التموينية) برغم حالة الاهتزاز التي تمر بها والتي سينجم عن عملية التقنين والالغاء، مزيد من الحاجة الى سياسة الدعم السلعي والتي تعاني اشكالية واضحة تتراوح بين دعوات تقنينها والغائها وبين الحاجة المتزايدة لبقائها وتوسيعها خصوصا في ظل ايقاف العمل بنظام التقنين الغذائي (البطاقة التموينية) والذي سينجم عنها، دفع اعداد متزايدة من السكان الى ما دون خط الفقر، والذي يشمل ٣٢ ٪ من سكان العراق حالياً، وفق تقديرات حكومية ما يعني المزيد من المشكلات المجتمعية التي يأتي في مقدمتها ارتفاع معدلات العنف وتوسع ظاهرة تعاطي المخدرات وتجارة الممنوعات وزيادة وتائر الفساد المالي والاداري المرتفع اصلا والذي يعد بمثابة الارهاب الاقتصادي الذي ينخر مفاصل الاقتصاد الوطني ويؤدي بالمجتمع الى البقاء ضمن دائرة التخلف والابتعاد عن ركب التطور، اما ما يتعلق بالمفاصل القطاعية فان القطاعين الزراعي والصناعي يمران الآن بمرحلة اعادة العافية ببطء والقطاع التجاري مازال في حالة فوضى جراء استمرار العمل بقرار الاستيراد من دون تحويل خارجي، لأكثر من (٢٠ سنة) خلت ما نجم عنه هدر مالي كبير وعمليات تهريب الاموال وغسيلها عبر استيراد بضائع رديئة النوعية وبعيدة عن مواصفات المتانة والامان والصلاح ومن مناشئ معروفة من خلال مستوردين لا يبغون سوى الحصول على اكبر قدر من الاموال في اقصر فترة زمنية، بعيداً عن التخصص والخبرة وضوابط الاستيراد التي كان معمولاً بها، قبل سريان مفعول القرار المذكور.

والحال ينسحب على قطاع السياحة التي تشهد فيه السياحة الدينية تطوراً واضحاً، اما ما يتعلق بالاستثمار، فان انهيار اسعار الاسهم العائدة للشركات المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية، أثر بحق هؤلاء الذين كانوا بصدد اعتبار السوق بابا لارزاقهم بعد تلكؤ اعمالهم في قطاعات الاقتصاد الاخرى، خصوصاً قطاع الصناعة، والصناعات الصغيرة بشكل خاص والتي تتلاشى بفعل عوامل عديدة بضمنها الاوضاع الامنية وتدهور عمل المنظومة الكهربائية، وبذلك يكون القطاع الخاص قد سجل تراجعا مستمراً عوضاً عن المكانة الطبيعية، التي يتوجب عليه ارتيادها في ظل التحول صوب اقتصاد السوق، اذ لا يمكن بناء اقتصاد حر فاعل ومؤثر من دون دور قيادي للقطاع الخاص مع عدم اغفالنا دور القروض التنموية المدعومة من الدولة في اعادة الحياة لبعض من المشاريع الصغيرة.. ان عملية اعادة النظر بهياكل تلك السياسة او تقنينها او الغائها تمر من خلال دوران عجلة مفاصل الاقتصاد الوطني بشكل طبيعي، يتولد عنه تحسن مستويات الدخول الحقيقية للمواطنين والتخلص من مشكلة البطالة بما فيها المقنعة ما يفضي الى تبلور مرحلة التحول صوب اقتصاد السوق والتي قد تحتاج لبضع سنين مقبلة، تتم خلالها صياغة ركائز اقتصاد وطني رصين وفاعل، يلعب دوراً كبيراً في تخليص المجتمع العراقي من تبعات السنين العجاف التي مر بها، كون الاقتصاد العمود الفقري للتطور والنماء والرفاه.

سلع ومعلبات مستوردة ومحلية

من الواقع الاقتصادي

الثروة الغازية بين الهدر والاستثمار

محمد شريف أبو ميسم

منذ ما قبل تأسيس شركة النفط التركية في عام ١٩١١ والتي تحولت فيما بعد الى شركة النفط العراقية وتحديدا منذ أن حصلت المصارف الألمانية في عام ١٩٠٤ على امتياز من العثمانيين باستثمار النفط – كان الغاز المصاحب – والى يومنا هذا يحرق يوميا أمام مرآى الحكومات المتعاقبة التي حكمت البلاد.. وقبل أيام تم التوقيع على اتفاقية مبادئ يتم بموجبها منح شركة شل ٤٩٪ من حقوق استثمار الغاز المصاحب المنتج من الحقول الجنوبية، والذي يقدر حاليا بـ٧٠٠مليون قدم مكعب يومياً.. اللافت في هذا الأمر ان ثمة آراء راحت تدور عن خطط للتنازل عن ثروات العراق النفطية والغازية، وإناطتها من جديد بالشركات الأجنبية.. وان ثمة (تداعيات) ستكون للعقد المبرم بين شركة شل العالمية وشركة غاز الجنوب كما جاء في خبر عن ندوة يراد لها أن تعقد في منتصف الشهر الحالي في مركز دراسات الوطن العربي.. والغريب في الأمر ان ثمة تصريحات لمعنيين في الشأن الاقتصادي كانوا قد عدوا قانون النفط والغاز- الذي قدم لمجلس النواب بعد أن أقره مجلس الوزراء قبل عامين ولم يتم التصويت عليه حتى الآن – قانون يمهد لنهب ثروات البلاد النفطية.. هؤلاء الاقتصاديون عادوا هذه المرة ليصفوا العقد المبرم مع شركة شل على انه عقد تم على عجالة وكان من المفروض أن يتم التريث الى حين اقرار قانون النفط والغاز، لا أن تعمل وزارة النفط وبحسب خططها على القوانين السائدة التي صدرت منذ ستينيات القرن الماضي بدءا من القانون ٨٠ لعام ١٩٦١ .. وبحسب تصريح لوزير النفط ان أكثر من ٣٠ شركة متخصصة بصناعة النفط والغاز قد تم التفاوض معها قبل ابرام هذا العقد، غير ان المفاوضات لم تسفر عن شيء يفضي الى تطوير الصناعة النفطية في العراق الأمر الذي يدفع باتجاه رفع الطاقة الإنتاجية.. ورفع الطاقة الإنتاجية يعني وبالضرورة زيادة في كمية الغاز المصاحب وبالتالي زيادة في هدر هذه الثروة الوطنية.. ان الطلب المتزايد على الغاز الذي تصاعد بنحو ٢٥٪ – بحسب خبراء النفط – خلال الثمانية عشر عاما الماضية مقارنة بالطلب على النفط الذي بلغ ١٥٪ لنفس الفترة، لا يعني بالضرورة تكالب تلك الشركات على استثمار الغاز العراقي، فالعراق هو الذي يسعى لجذب الاستثمارات محاولا اثبات ان مرحلة العنف قد انتهت وان ثمة مناخاً مناسباً قد تحقق للاستثمار في العراق.. ان الخروج من مرحلة الانهيار الاقتصادي التي تعرضت لها البلاد منذ أكثر من عقدين يتطلب العمل باتجاه استثمار الوقت قبل كل شيء، والنجاح في اقناع شركة عملاقة لها عمليات ضخمة في مختلف أنحاء العالم وتحتكم على احتياطيات تصل الى ١٢ مليار برميل نفط وغاز هي خطوة ايجابية وان كان العقد يتضمن تصدير ١٠٠ مليون قدم مكعب يوميا فقط.. في حين ان لشركة شل عقد شراكة مع شركة قطر للغاز بلغت كلفته ١٥ مليار دولار ويتضمن استخراج مليار و ٦٠٠ مليون قدم مكعب ويصل الى حدود نسبة الشراكة التي اتفق عليها الجانب العراقي، والقطريون غير مجبرين على التصارع مع الزمن، كما أجبرنا الزمن على التصارع معه.

ان الخروج من مرحلة الانهيار الاقتصادي التي تعرضت لها البلاد منذ أكثر من عقدين يتطلب العمل باتجاه استثمار الوقت قبل كل شيء، والنجاح في اقناع شركة عملاقة لها عمليات ضخمة في مختلف أنحاء العالم وتحتكم على احتياطيات تصل الى ١٢ مليار برميل نفط وغاز هي خطوة ايجابية وان كان العقد يتضمن تصدير ١٠٠ مليون قدم مكعب يوميا فقط

الـزبيـدي يستقبـل سنـو وزيـر الخـزانـة الأمـريـكـي السـابـق

بغداد/ المدى

استقبل وزير المالية باقر جبر الزبيدي في نيويورك السيد جون سنو وزير الخزانة الأمريكي السابق.

جاء ذلك في بيان لمكتب اعلام الوزارة تلقت المدى نسخة منه .. وأضاف البيان انه : جرى خلال اللقاء استعراض اللقاءات الاقتصادية الثنائية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ومناقشة واقع الاقتصاد العراقي الذي يشهد تحسنا» كبيرا بحسب ما جاء في البيان الذي أضاف ان التحسن في جميع القطاعات وخصوصا» في مجال انجاز موازنة العراق لعام ٢٠٠٩ والتي تشهد نموا» كبيرا» في مجالات التخصيصات الاستثمارية والتي ستعود بالرفاهية على الشعب العراقي . . وأكد الزبيدي حرص الحكومة العراقية على تعزيز آفاق التعاون الاقتصادي والمالي مع الولايات المتحدة الأمريكية مشيرا» إلى الانجازات المتميزة التي تحققت في هذا المجال ..

هذا ويذكر أن وزير المالية يزور الولايات المتحدة الأمريكية على رأس وفد من وزارة المالية لحضور الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

مؤشر البورصة يحقق ارتفاعا بـ٣,٥ نقطة خلال اسبوع

المدى/ وكالات

ارتفع مؤشر البورصة العراقية ٣,٥ نقطة خلال تداولات الاسبوع الماضي ، مواصلا ارتفاعه برغم الازمة العالمية التي ضربت بورصات العالم، محققا ٥٧,٨٩١ نقطة، بعد ان اقفل نهاية الشهر الماضي على ٥٤,٣٨٢ نقطة، بحجم تداول بلغ ١,٧ مليار دينار (١,٤ مليون دولار)، تحققت من تداول عدد أسهم تجاوز الـ١,١ مليار سهم.

وذكرت (أصوات العراق) في تقريرها الاسبوعي الخاص بنشاط سوق العراق للأوراق المالية.. ان جلستين فقط عقدتا في الاسبوع الماضي بعد الغاء جلسة يوم الاحد بسبب عطلة عيد الفطر.. وأضافت الوكالة في تقريرها ان القطاع المصرفي هو الأكثر تداولا بين القطاعات الاخرى في الجلستين، فيما تجاوز حجم تدول اسهم قطاع الزراعة الـ ٣٢٪ في جلسة تداول وسط الاسبوع بسبب الطلب على اسهم شركة الثرار الزراعية التي كانت الاعلى في نسبة ارتفاع الاسهم خلال الاسبوع، حيث ارتفع سعر سهمها بنسبة ٢٥٪، من ٤٠٠ فلس لتصل الى ٥٠٠ فلس، تلتها شركة فندق بابل بنسبة ١٣٪ حيث وصل سعر سهمها الى ١٧ دينار و ٥٠٠ فلس بعد ان كان ١٥ دينار و ٤٠٠ فلس، واخيرا العراقية للبذور حيث زادت بنسبة ١٢,٢٪ لتصل الى ٩٠٠ فلس بعد ان كانت بسعر ٨٠٠ فلس.

اما الشركات الاكثر انخفاضا في تعاملات السوق، فكانت شركة مصرف الاتحاد وبنسبة ١٩٪، ليهبط سعرها الى ٨٥٠ فلساً بعد ان كان دينارا و ٥٠ فلسا، تلتها شركة الخير للأستثمار المالي التي وصل سعر سهمها الى ٥٠٠ فلس بعد ان كانت بسعر ٥٥٠ فلساً.

وشهدت تداولات الاسبوع طلبا للمستثمرين غير العراقيين، بعدد اسهم تجاوز ١٢٠,٣ مليون سهم، وبحجم تداول بلغ اكثر من١٩٠ مليون دينار (١٦١ الف دولار)، وهو ما يمثل حجم طلب منخفض قياسا الى حجم التوقعات بهروب الاموال من البورصات التي تمنى بخسائر، الى بورصة العراق التي لم تتأثر بالازمة المالية العالمية، الامر الذي اوعزه مستثمر الى: الخسائر التي تكبدها مستثمرون في تلك البورصات، ما ادى الى تقليص حجم السيولة لديهم من جهة، والمخاوف التي تثار بين الحين والآخر من تدهور الوضع الامني في العراق من جهة اخرى.

واضاف المستثمر ان: عدم قدرة المستثمرين غير العراقيين على التسييل السريع للأسهم بسبب عدم استخدام التقنيات الحديثة والمعاملات الورقية، تعتبر واحدة من اهم اسباب انخفاض نسب تداولهم"، حيث لم يتم، وفقا للمستثمر، "استخدام التداول الالكتروني حتى الآن" الامر الذي جعل من الصعب على المستثمر "متابعة عملية البيع والشراء التي تتم بالهاتف بين المستثمر والوسيط، اضافة الى طول فترة تحويل الاسهم التي لاتقل عن عشرة ايام.

وشهدت جلسات الاسبوع غلق التداول على اسهم اربع شركات، هي الكندي لانتاج اللقاحات لانعقاد هيئتها العامة بتأريخ ٢٠٠٨/١٠/١٤ لمناقشة حساباتها الختامية لعام ٢٠٠٧ وزيادة راسمال الشركة بنسبة (١٠٠٪)، و(٢٠٪) على التوالي، وشركة المصرف العراقي الاسلامي لانعقاد هيئته العامة بتأريخ ٢٠٠٨/١٠/١٥ لمناقشة حساباتها الختامية لعام ٢٠٠٧ ومناقشة زيادة راسمال الشركة، فيما أغلق التداول على اسهم شركة فنادق عشتار لانعقاد هيئتها العامة بتأريخ ٢٠٠٨/١٠/١٥، لمناقشة حساباتها الختامية لعام ٢٠٠٧ وزيادة راسمال الشركة.

بعثات فنية مصرية للمساعدة في اعمار العراق

بغداد/ اصوات العراق

أفادت صحيفة المساء المصرية، الجمعة، أن رئيس مجلس الوزراء المصري وافق على إرسال بعثات فنية مصرية للعراق تلبية لرغبة القيادات العراقية في إعادة إعمار العراق.

وقالت الصحيفة في تقرير نشرته الجمعة، ان الدكتور أحمد نظيف، رئيس مجلس الوزراء المصري، وافق على إرسال بعثات فنية مصرية للعراق تلبية لرغبة القيادات العراقية في إعادة إعمار العراق والتعاون في إقامة مشروعات مشتركة خاصة بالطاقة والبترول والإسكان والصحة وبناء المستشفيات، إضافة إلى إعداد الكوادر البشرية".

وكان وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، زار العراق في الخامس من الشهر الجاري، للمرة الأولى منذ غزو الكويت في العام ١٩٩٠، وبرفقته وزير البترول سامح فهمي، كما إنها الأولى في المستوى الوزاري منذ إغلاق مصر سفارتها في بغداد، قبل ما يزيد عن ثلاث سنوات، في منتصف العام ٢٠٠٥.

اقتصاديات الظل

المستهلك وصيدليات الأرصفة

هادي طعمة

الحملة الإعلامية لحماية المستهلك بلغت مداها في انعقاد مؤتمر خاص لهذا الغرض في آذار الماضي، تناول التوعية بالغش الدوائي على مستوى الدول، وتحول العراق الى سوق رائجة للأدوية الفاسدة والاخرى الضارة بالصحة العامة وذلك خلافا لحقوق مواطننا في الا يكون ضحية تجار هذا النوع من الأدوية ممن دخلوا السوق وهمهم الإثراء السريع ولو على حساب الملايين الذين وجدوا في تهاود أسعارها حافزا على الشراء وعلى انتشار (صيدليات الأرصفة) ممن لا يجيد أصحابها حتى نطق أسمائها ولا كتابتها، كما قصد المؤتمر تنبيه الجهات المسؤولة الى هذا الامر الخطر في حسابات جميع الأمم، والى علاقة الصناعات الدوائية بالحفاظ أيضاً على الاقتصاد الوطني والزام الجهات المتخصصة بردع المخالفين وتطبيق القوانين الخاصة باستيراد الأدوية، ولكي لا يظل المواطن هو الخاسر الوحيد، اتخذت الإجراءات لحماية حقه بالحفاظ على صحته وامواله بانهاء هذه الظاهرة المؤذية باشتداد الحملة شفهيا وبقاء صيدليات الأرصفة ولكن بعد ان ارتفعت اسعار الأدوية في الصيدليات المعتمدة ارتفاعا يعجز الكثيرون عن شرائها، وبقي المستهلِك مستهلكا وهو الخاسر الوحيد!.

تراجع النفط ١٠٪ لمخاوف بشأن الطلب والمخاطر

نيويورك/ وكالات

تراجعت أسعار النفط أكثر من عشرة بالمئة يوم أمس الأول ولامست أدنى مستوى في ١٣ شهرا بفعل تجنب عام للمخاطر وسط مخاوف من ركود عالمي ومؤشرات جديدة لتدهور الطلب على الطاقة.

وخفضت وكالة الطاقة الدولية تقديراتها لنمو الطلب العالمي على النفط في ٢٠٠٨ الى أدنى معدلاته منذ عام ١٩٩٣ وخفضت توقعاتها للنمو في ٢٠٠٩ بواقع ١٩٠ ألف برميل يوميا.

وهبط الخام الامريكي ٨,٨٩ دولار ليتحدد سعر التسوية عند ٧٧,٧٠ دولار للبرميل وهو أقل مستوى منذ العاشر من سبتمبر أيلول ٢٠٠٧ ويقل ١٧ في المئة عن سعر التسوية يوم الجمعة الماضي. وفقد مزيج برنت في لندن ٨,٥٧ دولار مسجلا ٧٤,٠٩ دولار للبرميل.

وقال جيم وايكوف رئيس موقع جيموايكوف.كوم الذي يعلق على أسواق السلع الاولية «عند هذه النقطة طلبات التغطية عامل ضغط أكيد في سوق النفط الخام.

«بعض صناديق التحوط التي تتكبد خسائر في أسواق أخرى مضطرة الى تسييل حيازاتها مثل تلك التي في أسواق الطاقة.»

وارتفعت الاسهم الامريكية لفترات وجيزة في أواخر معاملات يوم أمس الأول فيما عزاه متعاملون الى مراهنات على اتخاذ وزراء مالية الاقتصادات الرئيسية في العالم خطوات منسقة مطلع الاسبوع لمواجهة الازمة المالية.

وترقب الاسواق ما ستسفر عنه لقاءات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة السبع الذي تستضيفه واشنطن ..وشهدت أسهم مورجان ستانلي وجولدمان ساكس تراجعات حادة بعدما قالت خدمة موديز للتصنيفات الائتمانية انها قد تخفض تصنيفهما مما جدد المخاوف بشأن قدرة نموذجهما للعمل المصرفي على البقاء.

مشروع انشاء مدينة بحرية متكاملة في البصرة

البصرة/ وكالات

ذكر محافظ البصرة في حديث له لوكالة (أصوات العراق) ان الجهات المتخصصة في المحافظة تعكف على دراسة مشروع استثماري لإنشاء مدينة بحرية في البصرة تحتوي على كافة المرافق الاستثمارية والاجتماعية.

وقال محمد مصبح الوائلي : ان المحافظة تدرس فكرة انشاء"مشروع يتضمن انشاء مدينة بحرية متكاملة تمتد من خور عبد الله (جنوب البصرة) باتجاه مدينة البصرة". واضاف ان هذه المدينة تعتبر احد المشاريع الاستثمارية التي نسعى الى تحقيقها"ولم يكشف الوائلي عن تفاصيل اكثر لكنه ذكر ان" هنالك عروض عدة تقدمت بها شركات دولية لتنفيذ مشاريع استثمارية في المحافظة"..وأضافت الوكالة نقلا عن الوائلي : ان "محافظة البصرة مقبلة على تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية لاسيما في قطاعي الاقتصاد والسياحة والمرحلة المقبلة ستشهد دخول رؤوس الاموال الاستثمارية الى المحافظة بعد استقرار الأوضاع الأمنية وتشكيل هيئة الاستثمار البصرة"

باختصار

الأزمة المالية العالمية

× قال خبراء اقتصاد لدى البنك الدولي ان استمرار تراجع سعر الخام وانخفاض التحويلات المالية من جراء الازمة المالية العالمية سيفضيان الى تباطوء النمو في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

× قال مكتب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي : ان قادة دول منطقة اليورو سيعقدون اجتماعا في باريس اليوم الاحد من أجل صياغة خطة عمل مشترك لمعالجة الأزمة المالية.

× تراجعت أسعار النفط أكثر من عشرة بالمئة ولامست أدنى مستوى في ١٣ شهرا بفعل تجنب عام للمخاطر وسط مخاوف من ركود عالمي ومؤشرات جديدة لتدهور الطلب على الطاقة.

×رفض رئيس هندوراس مانويل زيلايا مخاوف المعارضة وقطاع الاعمال بان يتخلى عن الرأسمالية ويتبني النموذج الاشتراكي للرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز كعلاج للازمة المالية العالمية .

× تراجع مؤشرا داو وستاندرد اند بورز ٥٠٠ للجلسة الثامنة يوم الجمعة مع تعثر موجة انتعاش مثيرة في أواخر المعاملات لتختم الأسهم أسوأ أسبوع على الاطلاق لمؤشر ستاندرد اند بورز وسط حالة من القلق بشأن حالة أسواق الائتمان وخطر ركود عالمي.

× روسيا ترفع حد ضمان الودائع المصرفية مع تفاقم أزمة البنوك إثر سحب ترخيص أحد المصارف وطلب آخر من العملاء سداد رهونهم العقارية في حين جاءت توقعات مؤسسة ستاندرد اند بورز للتصنيفات الائتمانية سلبية لثلاث عشرة مؤسسة.

×أفادت إحصاءات لمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الامريكي) أن شركة أمريكان انترناشونال جروب (ايه.اي.جي) للتأمين سحبت حتى الان ٧٠,٣ مليار دولار بموجب قرض انقاذ من الحكومة الامريكية.